

المشروعة للشعب الفلسطيني ستكون مصر على استعداد للاضطلاع العربي المنبثق من هذه البنود بعد مشاورات مع الاردن وممثلي الشعب الفلسطيني « (٧) .

وبالنظر الى المعارضة الواضحة التي اعربت عنها منظمة التحرير الفلسطيني (نيابة عن الشعب الفلسطيني ككل) وزعماء الضفة الغربية وغزة (نيابة عن ذلك القسم من الشعب الفلسطيني المعني بصورة مباشرة) للصيغة الفلسطينية المنبثقة عن قمة كامب ديفيد ، فان اية محاولة يقوم بها الرئيس السادات لتطبيق ذلك التعهد الاحادي الجانب تهزأ من أي ادعاء بان الترتيبات التي قد تنبثق عن العمليات التي ابتدأتها كامب ديفيد تمثل ارادة الشعب الفلسطيني او تستجيب لطامحه او تصون حقوقه ومصالحه .

٤ - الانتخابات « الحرة » تحت الاحتلال العسكري الاجنبي : لقد سبق للولايات المتحدة ومصر واسرائيل ، في « اطار العمل من اجل السلام » المنبثق عن كامب ديفيد ، ان اتفقت على ان الانتخابات لسلطة « الحكم الذاتي » ستجري تحت الاحتلال الاسرائيلي وفيما تستمر الحكومة العسكرية الاسرائيلية في ممارسة السلطة الوحيدة في الضفة الغربية وغزة . ولا يوجد اي شرط لانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية قبل الانتخابات ، او على الاقل لتعليق الحكم العسكري الاسرائيلي خلال الحملة الانتخابية والانتخابات الفعلية .

كما لا يوجد ثمة شرط للاشراف الدولي غير المتحيز من اجل صيانة حرية العملية الانتخابية ، وسلامة نتائج الانتخابات ، او حرية التعبير خلال الحملة الانتخابية .

٥ - تحديدات قانونية اضافية : وهكذا فان سلطة « الحكم الذاتي » المعاقبة قبل ولادتها - نظرا الى ان سلطاتها ومسؤولياتها سيحددها آخرون ، وكذلك نظرا الى ان الانتخابات ستجري تحت احتلال عسكري اجنبي دون اشراف دولي - هي معاقبة حتى اكثر من ذلك نتيجة لشروط الزامية معينة في اتفاقية كامب ديفيد ، من شأنها ان تضع تحديدات اضافية تشل استقلالها . فقد اشترط بصورة واضحة في « اطار العمل من اجل السلام » ان « هذه الترتيبات الجديدة » يجب ان « تعطي الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع » . وهكذا ، على سبيل المثال ، « ستشارك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود » .